CD/PV.575
21 August 1990
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والسبعين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢١ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد جيورجي شيريلا (رومانيا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٧٥ لمؤتمر نزع السلاح .

يستأنف المؤتمر اليوم النظر في تقارير الهيئات الفرعية المخصصة ، وكذلك بحث واعتماد التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . بيد أنه طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأي عضو يرغب في إثارة أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك . وكما أعلنت في الجلسة العامة السابقة ، سأعرض على المؤتمر اليوم ، حال الانتهاء من قائمة المتكلمين ، التوصية الواردة في الفقرة ١٦ من التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وذلك ليتخذ المؤتمر قرارا بشأنها . ومن ثم سأدعو المؤتمر إلى أن يحيط علما مع التقدير بتقرير رئيس المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ، الوارد في الوثيقة CD/WP.395 . وبعد ذلك سيعقد المؤتمر جلسة غير رسمية للنظر في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.396 التي وزعتها الأمانة اليوم . وسنستأنف الجلسة العامة بعد ذلك فورا لاعتماد مشروع المقرر .

ولدي على قائمة المتكلمين اليوم ممثل السويد الذي سيتحدث بصفته رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ؛ وممثلو هولندا واستراليا والهند ؛ وممثل اليابان الذي سيتحدث بصفته رئيسا للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ؛ وممثل كندا الذي سيتحدث بصفته رئيسا للجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ؛ وممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وأعطي الكلمة الآن للسفير هلتينيوس ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الذي سيعرض علينا تقرير اللجنة المخصصة الوارد في الوثيقة CD/1033 .

السيد هلتينيوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية): قبل أن أعرض على المؤتمر تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، التي تشرفت برئاستها خلال دورة عام ١٩٩٠ ، أود أن أتقدم لكم يا سيدي الرئيس بالتهاني على الاسلوب الفعال الذي تضطلعون به بواجباتكم كرئيس خلال هذا الشهر . كما أود أن أشكر سلفكم ، السفير سويكا ، على البراعة التي أدى بها هذه المهمة في شهر تموز/يوليه .

وإني ألحظ بشديد الأسف أن صديقي وزميلي الموقر ، السفير ريس ، من استراليا ، سيغادر المؤتمر قريبا . لقد أسهم بإنجازات رائعة في أعمالنا ، وأتمنى له كل نجاح في الوظائف الهامة التي سيشغلها في المستقبل .

اعتمدت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية تقريرها الوارد في الوثيقة CD/1033 في ١٠ آب/اغسطس . ويشمل التقرير ، كما في السنوات الماضية ، ثلاثة أجزاء: الجزء الفني ؛ والتذييل الأول أو ما يسمى "النص المتداول" بذاته ؛ والتذييل الثاني الذي يشمل المواد التي ستكون أساسا للعمل في المستقبل .

في الجزء الفني ، أود أن ألفت النظر إلى تفيير الولاية في هذه السنة ، لا سيما بحذف العبارة "باستثناء صياغته النهائية" . ومن بين التطورات الإيجابية الأخرى لهذه السنة ، المنعكسة في هذا الجزء من التقرير ، زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح . وهذا يبشر بالخير بالنسبة للجهود الرامية ، في نهاية المطاف ، إلى توسيع التقيد بالاتفاقية بعد الانتهاء من إبرامها .

ويمكنكم أن تلاحظوا كذلك أن الفريق التقني المعني بالأجهزة قد أعيد إنشاؤه برئاسة السيدة روتيو من فنلندا ، وأن بضعة أيام قد كرست لعقد اجتماع خاص مع ممثلي الصناعة الكيميائية . وفي هذا الصدد ، كرست اجتماعات أخرى لمواضيع محددة تراسها السيد مولاندر والسيد سانتيسون من وفدي . وأود أن أعرب عن امتناني العميق للسيدة روتيو وللسيد مولاندر وللسيد سانتيسون لمساهماتهم الهامة في أعمالنا .

واسمحوا لي كذلك أن ألفت نظر المؤتمر إلى العمل المقرر أن يجري بين الدورتين في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وإلى الدورة المستأنفة الموصى بعقدها بين ٨ و١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وبالاستناد إلى المشاورات الموسعة التي أجريتها مع رئيس الفريق العامل ومع أصدقاء الرئيس ومع الوفود ، أود أن أقترح المواضيع التالية للعمل بين الدورتين:

الفريق العامل ألف: استعراض الأجزاء الخاصة بالتحقق الواردة في مرفقات المواد الرابعة والخامسة والسادسة ؛ واستعراض بروتوكول إجراءات التفتيش ، الجزأين الأول والثاني ؛

الفريق العامل باء: مرفق المواد الكيميائية والأمور ذات الصلة ؛ المادة الثالثة ؛

الفريق العامل جيم: تدابير تصحيح حالة ما ؛ وتسوية المنازعات ؛ والتعديلات (لتحسين النص) ؛ والجوانب المالية للمنظمة .

وكذلك أقترح أن نطلب إلى أصدقاء الرئيس أن يواصلوا عملهم بصدد المادة العاشرة والولاية القضائية والمراقبة ، بينما أباشر أنا المشاورات بشأن المادة الحادية عشرة وبشأن النموذج العام للتحقق . وختاما هناك اقتراح بأن يعد المكتب مقترحات لتحرير "النص المتداول" يمكن النظر فيها أثناء عمل فترة ما بين الدورتين .

وهناك إشارة في الفقرة الختامية من الجزء الفني ، إلى تعيين رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية للعام المقبل . وبما أن التقرير قد اعتمد في ١٠ آب/ أغسطس واصلت مشاوراتي بهذا الشأن . ويسرني أن أعلمكم أن مشاوراتي تدل أن هناك توافقا في الآراء بشأن توصية مؤتمر نزع السلاح تعيين رئيس الوفد السوفياتي ، السفير سيرجي باتسانوف ، رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩١ .

لقد أنجز أصدقاء الرئيس مهمة صعبة لدى البحث عن حلول لبعض المشاكل المحددة تخص المادة العاشرة والأسلحة الكيميائية القديمة والولاية القضائية والمراقبة . وأنا ممتن للسفير غارسيا موريتان من الارجنتين والسفير موريل من فرنسا والسفير ريس من استراليا لقبولهم الاضطلاع بهذا العمل . فبفضل براعتهم وتفانيهم أمكن تحقيق تقدم في الأعمال المتصلة بهذه الأمور . وتنعكس بعض النتائج في التقرير الذي أقدمه لكم اليوم .

وأجرت رئاسة اللجنة مشاورات مفتوحة العضوية بشأن مسألة الأمن غير المتناقص ، التي سرعان ما ركزت على مسألة التقيد العالمي بالاتفاقية المرتقبة . كما أجريت مشاورات مفتوحة العضوية بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بالمجلس التنفيذي وبشأن المادة التاسعة . وأنجز الكثير لا سيما فيما يتعلق بالمادة التاسعة ، وتأمل رئاسة اللجنة ألا يذهب كل ذلك الجهد هدرا . وكذلك عكف الكثير من البلدان ، خارج نطاق المؤتمر ، على هذه المسألة من خلال عمليات التفتيش الاختبارية ، وشاطرت الوفود الأخرى خبراتها عن طريق تقديم تقارير عنها في شكل ورقات عمل .

وكان للجنة ثلاثة أفرقة عاملة . الفريق العامل ألف المعني بقضايا التحقق ، وترأسه السيد شاهباز من باكستان ومن قبله السيد لامازبير من البرازيل ومن ثم السيد مولاندر من السويد لفترة مؤقتة ، والفريق العامل باء المعني بالقضايا الفنية ، وترأسه السيد ميربرغ من هولندا ، والفريق العامل جيم المعني بالمسائل القانونية والمؤسسية وترأسه السيد كروتش من الجمهورية الديمقراطية الالمانية . وأُحرز تقدم جوهري هام في كل من الأفرقة العاملة الثلاثة . وأود أن أعرب لرؤساء الأفرقة العاملة عن خالص تقديري وأحر شكري على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم ، فقد ساهم كل في مجال اختصاصه في السير قدما نحو الانتهاء من إبرام الاتفاقية .

وتعكس الأجزاء الموضوعية من التقرير العمل الجاد الذي أنجز هذه السنة والتغيرات الكثيرة التي أدخلت على "النص المتداول" . وهذه أمور تعلمها الوفود جيداً ، ولذا سأتحدث عنها بإيجاز .

وبالنسبة للإنجازات ، أود أن أشير بصفة خاصة إلى النصوص التي يتضمنها التذييل الأول والمتعلقة بالتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية ، وبترتيب التدمير ، وبالتعديلات وبتسوية المنازعات . وهناك كذلك كثير من الإضافات والتحسينات على أجزاء أخرى في نص مشروع الاتفاقية .

وبالنسبة للنصوص الجديدة الواردة في التذييل الثاني ، أود أن استرعي انتباهكم إلى تلك المتعلقة بالولاية القضائية والمراقبة ، وبالأسلحة الكيميائية القديمة ، وبالتدابير الرامية إلى تصحيح حالة ما .

كما أتقدم بشكري الحار لأمين اللجنة المخصصة ، السيد بن اسماعيل ، ولمساعدة الأمين السيدة ماركايو ، ولمساعدتيهما السيدة ديربي والسيدة رو على عملهم الجاد ومساعدتهم القيّمة . كما أتوجّه بشكري للمترجمين الفوريين وللموظفين الفنيين الذين ساهموا في تسيير أعمالنا على وجه حسن وفعال .

وفي هذه السنة ، سنة ١٩٩٠ ، تصدرت القضايا السياسية مسرح الأحداث . واضيفت عوامل جديدة وهامة إلى مشروع الاتفاقية وأحرز المزيد من التقدم الجوهري نحو الانتهاء من إبرامها . ولكن لا بد لي أن أشير في نفس الوقت ، وكما فعل رئيس اللجنة في السنة الماضية ، إلى أن التقدم السياسي الكبير الذي أمل به الكثير منا لم يحدث في هذه السنة كذلك . بل على العكس من ذلك ، برزت بعض المشاكل التي كانت متوارية في السابق . ولا بد لنا الآن أن نتجاوز هذه المرحلة كي نستطيع إنجاز أعمالنا . ولا يسعني سوى أن آمل أن يمكن ذلك في المستقبل القريب . فمرور الوقت ليس في صالحنا .ولا بد للبيانات السياسية أن تترجم وبسرعة إلى مواقف تتسم بمزيد من المرونة وإلى إرادة تتمثل في التوصل إلى حلول توفيقية حول مائدة المفاوضات .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية على تقديمه لتقرير اللجنة وعلى العبارات الطيبة التي وجهها للرئاسة . وأود أن أهنئه على اختتام الأعمال المكثفة التي أجرتها اللجنة تحت رئاسته . وأود أن أركز بشكل خاص على المزايا الشخصية التي يتحلى بها السيد هلتينيوس ومعاونوه الثلاثة في الأفرقة العاملة وعلى جهودهم المشتركة التي مضت قدما بمفاوضات هذه الهيئة من المؤتمر . وأنا واثق أن الوفود قد لاحظت بعناية اقتراحات السفير هلتينيوس المتعلقة بإجراء مشاورات في فترة ما بين الدورتين .

أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا ، السفير فاغنماكرز .

السيد فاغنماكرز (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): يسرني يا سيدي الرئيس ، أولا وقبل كل شيء ، أن أوجه لكم تهاني وفدي على توليكم الرئاسة .

لسنا ندري بعد متى ستختتم المفاوضات بشأن اتفاقية لحظر كافة الاسلحة الكيميائية . كنا في بداية الدورة الصيفية أكثر تفاؤلا باختتام سريع مما نحن عليه الآن وقد شارفت الدورة السنوية للمؤتمر على الانتهاء . ومع هذا ، لا نزال نتوقع أن ننتهي من إبرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية في العام المقبل أو في عام ١٩٩٣ على أبعد تقدير . وبالتالي ليس من السابق لأوانه أن ننظر في بعض نتائج اختتام المفاوضات . وأود بصفة خاصة أن أتحدث بعض الشيء عن مسألة مقر منظمة معاهدة الاسلحة الكيميائية في المستقبل ، وقد رشحت لاهاي لتكون مقر المنظمة أولا أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وثم لدى افتتاح الدورة الربيعية للمؤتمر لهذه السنة في ٦ شباط/فبراير .

ستنشأ ، بعد التوقيع على الاتفاقية ، لجنة تحضيرية لتأسيس منظمة نزع الاسلحة الكيميائية ، أو ما يُسمى حاليا في النص المتداول "منظمة حظر الاسلحة الكيميائية" . ومن الافضل ، لاسباب عملية ، أن يكون مقر اللجنة التحضيرية في نفس المدينة التي ستكون فيها المنظمة . فبهذه الطريقة يمكن للجنة أن تتحول بسهولة إلى مؤتمر الدول الاطراف وإلى المجلس التنفيذي بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . وتستطيع اللجنة علاوة على ذلك أن تعمل بشكل وثيق مع الامانة الفنية الناشئة بما في ذلك وحدة التفتيش والمختبر التابعين لها .

وستتميز منظمة حظر الاسلحة الكيميائية بطابع فريد . فتأسيس المنظمة بقرب الوكالة الدولية للطاقة الذرية له مزاياه ولكن له سيئاته أيضا . ويتوقع المرء في هذه الحالة أن يتشكل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجلس التنفيذي لمنظمة الاسلحة الكيميائية ، إلى حد كبير ، من نفس الاشخاص . وقد يؤدي ذلك إلى مقارنة مستمرة بين الممارسات المعتمدة في مجال الضمانات النووية من ناحية وتدابير التحقق بموجب اتفاقية الاسلحة الكيميائية من ناحية أخرى . بيد أن تدابير التحقق المطلوبة بموجب اتفاقية الاسلحة الكيميائية تختلف كثيرا عن الضمانات النووية: فنطاق تطبيقها أوسع وهي في بعض الاحيان أكثر تطفلا ، وإن كانت أقل تحديدا ، بشكل عام ، من الضمانات النووية . وربما ينبغي أن نتذكر كذلك أن منظمة الاسلحة الكيميائية قد لا تتبع نظام أجور الامم المتحدة لانها تحتاج إلى خبراء متخصصين من أعلى المستويات . وسيكون تحقيق ذلك أصعب في "مدينة للامم المتحدة" ، وقد يؤدي إلى إثارة توتر غير مرغوب فيه بين مختلف المنظمات .

وقد كرر وزير الشؤون الخارجية الهولندي ، السيد هانس فان دين بروك في اليوم الأول من الدورة الربيعية لهذه السنة ، عرضه بأن تكون لاهاي مقر المنظمة . ونحن نعرض اليوم كراسا للمواصفات يحتوي على اقتراح ملموس يبرز الجوانب المالية الأساسية لذلك العرض . واسمحوا لي أن أقتبس مباشرة من الصفحة ١٣ من كراس المواصفات الذي وزع عليكم لتوه: "إن هولندا مستعدة لتحمل نفقات استئجار مبنى لإيواء اللجنة التحضيرية ومنظمة المعاهدة أثناء المرحلة التحضيرية ولفترة طويلة بعد التوقيع على المعاهدة ، وذلك يغطي نصف الفترة الانتقالية . كما ستتحمل هولندا نفقات تأثيث وتجهيز ذلك المبنى . ومن الأمور التي ستتطلب مزيدا من العناية أثناء المرحلة التحضيرية تدريب المفتشين ، وتدرس هولندا إمكانية توفير مرافق للتدريب مجانا" .

ويرد في هذا الكراس مزيد من مزايا اختيار لاهاي كمقر لهذه المنظمة بالذات . ومن ذلك وجود مختبر مشهور في مجال الأسلحة الكيميائية قرب لاهاي ، من شأنه أن يستخدم كقاعدة للمختبر الذي تحتاجه الأمانة التقنية . وكان الدكتور أومز ، المعروف لنا جميعا ، مدير ذلك المختبر لعدة سنوات . وهناك ميزة أخرى للاهاي ، لا سيما فيما يخص عمليات التفتيش المرتقب القيام بها بإشعار قصير ، وهي الصلات الجوية العالمية الممتازة التي يوفرها مطار شيبول الدولي ، الذي يبعد عن محطة سكة الحديد الواقعة بجوار الموقع المقترح لبناء منظمة معاهدة الأسلحة الكيميائية مسافة نصف ساعة بالقطار . ويمكن أن أشير كذلك إلى الخيارات العديدة التي وردت في كراس المواصفات بشأن مباني مكاتب عصرية مناسبة تقع في وسط لاهاي .

ومن العوامل الهامة الأخرى التي تسهل الحياة في هذه المدينة ذات الطابع الدولي اتقان اللغة الانكليزية فيها بشكل عام ، وكذلك اللغتين الألمانية والفرنسية أو غيرها من اللغات في الغالب . وعلاوة على ذلك ، يوجد في لاهاي وفي هولندا بشكل عام مجموعة من المؤسسات التعليمية الدولية ومحطات التلفزيون الأجنبية والمسارح الناطقة باللغات الأجنبية وغير ذلك .

وكما تعلمون جميعا ، فإن هولندا ، باعتبارها عضوا في مؤتمر نزع السلاح ، شاركت منذ البداية ، وبكل نشاط ، في مفاوضات الأسلحة الكيميائية . وكانت مساهماتها العديدة في شكل ورقات فنية أو ورقات عمل أخرى وكذلك في شكل رئاسة أفرقة عاملة . ووُجهت بحوث الأسلحة الكيميائية في هولندا نحو الانتهاء من ابرام الاتفاقية . وكنا أول من نظم تفتيشا اختباريا في عام ١٩٨٦ تبعه عقد حلقة تدارس دولية .

وإننا لمفعمون بالأمل أن يراعي أعضاء المؤتمر كل هذه العوامل لدى اتخاذ قرار بشأن اختيار مقر المنظمة المرتقبة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل هولندا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها للرئاسة . وكلنا نتذكر المهارة والتفوق اللذين تميزت بهما رئاسة السفير فاغنماكرز لأعمال الشهر الأول من هذه الدورة الصيفية .

أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا السفير ريس .

السيد ريس (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، بالرغم من أننا في مرحلة متأخرة من دورتنا ، إلا أن هذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لي لمخاطبتكم في منصبكم . تعرب استراليا عن سرورها لترأسكم أعمال مؤتمرنا ، وسوف نواصل تعاوننا الوثيق معكم لدى رعايتكم لشؤون مؤتمر نزع السلاح خلال الأشهر القادمة ، أي في الفترة ما بين الدورتين .

أشعر وأنا ألقي هذا البيان الوداعي أمام مؤتمر نزع السلاح أن الوقت الذي أمضيته هنا كان قصيرا . ومع هذا فقد أمضيت سنتين من المفاوضات المكثفة في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية بهدف اكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وخلال السنة الثانية من المفاوضات نسق وفدي أعمال المجموعة الغربية في المفاوضات .

وأدت الجهود التي بذلت في المفاوضات التي تلت مؤتمر باريس لعام ١٩٨٩ إلى إحراز تقدم في أجزاء كثيرة من الاتفاقية . وكان ينبغي بفضل ذلك أن نكون قاب قوسين من الانتهاء من الاتفاقية . بيد أنني أغادر جنيف ويحدوني شعور بالقلق لأننا لا نزال في هذا الفصل الصيفي بعيدين عن إبرام الاتفاقية ، ولأن الخوف من تعثر المفاوضات أمر وارد .

ولقد أحرزنا تقدما قيّما هذه السنة في مجالات هامة للاتفاقية مثل الجوانب القانونية الرئيسية ، وترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية وعدد من الجوانب التقنية .

ولكننا ، جميعا ، كنا واعين في بداية هذه السنة بضرورة إحراز تقدم بشأن المسألة الجوهرية في الاتفاقية وهي التحقق . ولا بد لأي تقييم في نهاية هذه الدورة أن يخلص إلى أننا فشلنا في تحقيق ذلك الغرض . فشلنا لأن بعض الوفود تأخرت في الافصاح عن سياساتها ، ولأن النهوج بشأن هذه المسألة ما زالت أبعد ما تكون عن الالتقاء . وترجع الصعوبات التي شهدناها لدى صياغة المادة التاسعة من الاتفاقية ، المتعلقة بعملية التفتيش بالتحدي أو عمليات التفتيش بناء على طلب ، إلى تردد بعض الوفود إزاء معالجة مشكلة اتخاذ المجلس التنفيذي للاتفاقية قرارات بشأن عملية التفتيش .

وتستند نظرة استراليا للتحقق إلى ضرورة أن تكون ثمة اتفاقية يمكن التحقق منها بشكل فعال بحيث يمكن الوثوق بامتثال الدول الاطراف لها . هذه مسالة أمن وطني حاسمة بالنسبة لنا . ويساورنا القلق إزاء اعتماد أي نهج بصدد الامتثال للاتفاقية من شانه أن يعطي الدولة المطلوب تفتيشها حق رفض وصول فريق التفتيش إلى الموقع المشكوك فيه بمجرد المحاججة بأن الاتفاقية لا تشمل ذلك الامر . ونحن نقر باهمية حماية المسائل الحساسة المتعلقة بالأمن الوطني ، ولكننا نعتقد أن التوصل إلى نوع من حق الوصول المنظم بطريقة متزنة من شانه أن يسمح بالتنفيذ الفعلي للاتفاقية . وتبين عمليات التفتيش الاختبارية للمرافق العسكرية التي أجرتها المملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية انه يمكن الموازنة بشكل مرض بين مقتضيات التفتيش والمشاغل الامنية للدولة الواقعة تحت التفتيش .

وأود أن أتطرق إلى جانب آخر من جوانب التحقق ، وهو اقتراح إنشاء نظام للتفتيش المخصص . وضحت وفود عدة أنها تعتقد أنه ينبغي متابعة النظر في هذا المفهوم باعتباره جزءا من نهج التحقق الشامل . وهو يوفر نظام تحقق محتمل يمكن أن يضاف إلى عمليات التفتيش الروتيني والتفتيش بالتحدي ، ومن شان ذلك أن يرفع من مستوى الردع في الاتفاقية دون أن يكون على نفس مستوى التطفل الذي يتطلبه التفتيش بالتحدي .

ولا أعتقد أنه يمكن صرف النظر عن التفتيش المخصص على اعتبار أنه "عملية مستترة لتفتيش بالتحدي" دون متابعة مناقشة هذا المفهوم في اللجنة المخصصة . غير أن بعض الوفود غير مستعدة للقبول بمتابعة المناقشة . واعتقد أن حكم الوفود المسبق على إحدى المسائل يضر باعمالنا . ومن الممكن ، بالطبع ، الا ترى الحكومات ، حال الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية لإجراءات التحقق بالكامل ، أي ضرورة للتفتيش المخصص ، ولكن لا يمكننا أن نحكم على ذلك منذ الآن .

ويمكننا أن ننظر إلى التحقق وكانه الخلية المصغرة للاتفاقية ، وانه يتطلب توازنا بين المصالح والاستعداد للمحافظة على الاعتدال وعلى التوازن العملي الشامل . فهو في جوهره عمل سياسي يهدف لتطمين كافة الدول الاطراف . وبالتالي ينبغي لجهودنا أن تركز على تخفيف عناصر المجابهة وزيادة الشعور بالمسؤولية المشتركة وزيادة الدعم . والإطار المفهومي الراهن كاف من حيث المضمون السياسي ويمكن تطبيقه من الناحية التجارية ، ويستحق أن ندعمه ونكمله ونعتمده .

وفي هذه المرحلة التفاوضية ، أدى اختلاف وجهات النظر المتعلقة بضمان الطابع العالمي للاتفاقية إلى نشوء خلافات فيما بيننا . ان هدفنا المشترك هو التوصل إلى اتفاقية عالمية التطبيق ، وليس من قبيل الصدفة أن أكثر المسائل صعوبة في الحل هي تلك المتصلة مباشرة بهذا الهدف المشترك . ومن الجلي أنه لا يوجد مسار واحد فقط لتحقيق العالمية ، ولا بد للوفود أن تتحلى بمزيد من المرونة في هذا المجال . فحين لا توافق بعض الوفود على أحد المقترحات ، ينبغي بذل مزيد من الجهد لتبادل الآراء بغية تحديد أفضل وسيلة للتفاهم .

وستأتي اتفاقية الأسلحة الكيميائية بمجموعة من التدابير التي لم يسبق لها نظير في مجالي الأمن والتجارة . ويعتمد استعداد الدول لقبول هذه المعاهدة الفريدة في تعقيدها ، والحساسة من الناحية السياسية ، والمتطفلة من الناحية التجارية ، على اقامة توازن دقيق فيما بين المصالح المتعددة . وبسبب هذه التعقيدات ، مضت سنوات عديدة قبل أن نصل إلى هذه المرحلة التي أصبحت الاتفاقية فيها قريبة المنال . ويتطلب الأمر من كافة الأطراف في المفاوضات أن تكثف جهودها من أجل إبرام الاتفاقية .

وأظن أننا جميعا كنا واعين بأن مسألتي التحقق وطابع المجلس التنفيذي ستكونان أصعب المسائل تسوية لدى إعداد الاتفاقية . ونحن لم نصل إلى تلك المرحلة بعد ، وقد يكون هذا هو السبب في تعثر المفاوضات الراهن ، ومع هذا فإننا نشهد في الوقت الحالي حاجة المجتمع الدولي لإزالة الأسلحة الكيميائية تظهر في أجلى صورها . وتذكرنا الأحداث الأخيرة في الخليج الفارسي بالخطر المتمثل في إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية ما دامت موجودة . ونعتقد أن العقد القادم سيشهد إما تفاقما في انتشار الأسلحة الكيميائية ، وتصبح هذه الأسلحة عندئذ أمرا مألوفا في كثير من الترسانات الوطنية ، أو اشراف هيئة دولية اشرافا فعليا على حظر هذه الأسلحة بالكامل . وقد حان الوقت لنقيّم ، بكل دقة ، المرحلة التي وصلنا إليها في المفاوضات ولنحدد أفضل الطرق للسير قدما فيها .

وترى استراليا أن المفاوضات تحتاج اليوم إلى توجيه سياسي واضح وأنه ما لم يتوفر هذا التوجيه ستفشل المفاوضات . وقد عبر عدد من الوفود الأخرى مؤخرا عن نفس هذا الرأي . والآن ، بما أن هيكل الاتفاقية وفحواها واضحان ، أو بما أن كافة الأوراق قد كشفت - على حد تعبير وفد آخر - ، لا بد للحكومات أن تركز على تسوية باقي الخلافات ، لا سيما في مجال التحقق الحساس .

ومع أننا لا نعتقد أن تحديد المهل الاصطناعية أمر مناسب ، إلا أن تحديد المهل يبدو في أغلب الاحيان الطريقة الوحيدة لتركيز الجهود والعناية بالتفاصيل من أجل تسوية الامور . أما الحل البديل فهو بكل بساطة التساهل في الخطى بحيث تُفقَد الفرص مع تغير أحد العناصر أو بضعها أو الكثير منها . وفي هذا الصدد سررنا بمساهمة القطاع الصناعي الكبيرة والشاملة في الاجتماعات التي عقدت في حزيران/يونيه . ونرحب بالانجازات الهامة في الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ومن الضروري لهذه الاتفاقات أن تنعكس الآن على الصعيد المتعدد الأطراف ، بما أن المشاكل التي تثيرها الأسلحة الكيميائية لا يمكن أن تحل بتدابير ثنائية فقط . ونوافق على الآراء التي طرحها بعض الوفود بشأن عقد اجتماعات على المستوى الوزاري في النصف الاول من عام ١٩٩١ ، يليها ، على ما نعتقد ، عرض الاتفاقية الكاملة على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والاربعين .

ولا بد بالطبع من إعداد الاجتماع الوزاري بشكل جيد ، ونرحب في هذا الصدد بالمشاورات غير الرسمية التي سيجريها السفير هلتينيوس منذ الآن وحتى الفترة ما بين الدورتين .

ولا يمكن للمؤتمر أن يسمح بهدر المسؤولية التي تقع على عاتقنا إزاء المجتمع الدولي لانهاء الاتفاقية بأسرع وقت ممكن . ويجب أن تكون مرحلة اختتام الاتفاقية هي دورة المفاوضات لعام ١٩٩١ .

وختاما وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، أود أن أثني على جهود الشخصين اللذين ترأسا اللجنة المخصصة أثناء مشاركتي فيها . فقد ترأس كل من السفير موريل في عام ١٩٨٩ والسفير هلتينيوس في هذا العام أعمال اللجنة بطريقة حازمة . وبرهنا على جدارة مهنية وروح ابتكارية لا تعرف الكلل في جهودهما الرامية إلى السير بنا إلى الأمام . إن دور رئيس اللجنة المخصصة دور بالغ الأهمية ويسرني أن اللجنة ستتمتع مرة أخرى برئاسة رفيعة المستوى في عام ١٩٩١ تتمثل في رئيس الوفد السوفياتي السيد سيرجي باتسانوف .

وبالنسبة للمسائل الاخرى المطروحة على المؤتمر أود أن أعلق على النتيجة البناءة لاستعراض أداء المؤتمر الذي أجراه السفير كمال من باكستان . نظرا لفشل المحاولات السابقة التي بذلها فريق السبعة بغية تحسين أداء المؤتمر ، كنت متشككا إزاء الآفاق المرتقبة للمشاورات التي أجراها السفير كمال . وهو يستحق كل إكبار على المشاورات البارعة والمثمرة التي أجراها والتي ستفضي إلى بعض التحسينات العملية والموفرة للوقت على أداء المؤتمر .

ونظرا لمدى التحسن الذي طرأ على المناخ السياسي الدولي ، شعرت بالاسف لعدم تجاوب بعض الوفود بطريقة أفضل مع المقترحات التي تطالب باعادة النظر بعين ناقدة في جدول أعمال المؤتمر ، وهو الجدول الذي اعتمد في عام ١٩٧٩ بعد الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ويشير عدم إحراز تقدم جوهري فيما يخص عدد من بنود جدول الاعمال ، على الاقل ، إلى أن هناك مجالا ، بعد مضي أكثر من عشر سنوات ، لطرح هذه البنود جانبا وللنظر في مسائل قد تؤدي إلى نتائج مثمرة في النقاش .

والاكتفاء في هذه المرحلة بالقول بان دراسة السنوات العشر التي مضت منذ عقد الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تتطلب بكل بساطة مزيدا من "الارادة السياسية" لا يأتي بجواب مقنع . ومن الضروري إجراء تعديلات على جدول الاعمال كي تستمر الحكومات في تخصيص الموارد لمؤتمر نزع السلاح بعد الانتهاء من مفاوضات الاسلحة الكيميائية . واقترح متحدثون آخرون قبلي مواضيع يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يعالجها مثل الاسلحة التقليدية والنهج الاقليمي لنزع السلاح . وبما أننا نصبو إلى تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح ، لا بد أن نتوخى في نهجنا الحد من التسلح المتعدد الاطراف ونزع السلاح بالكامل . وينبغي لنا إذن أن نضمن أن ترافق هذه التغيرات عملية الاصلاح الضرورية بنفس القدر للجنة السلاح .

اتفق المؤتمر هذه السنة على ولاية تسمح بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، واستراليا ترحب بهذا التطور .

إن التزامنا بحظر التجارب النووية معروف داخل الجمعية العامة للامم المتحدة وخارجها . فما زلنا نعتقد أن تحقيق حظر التجارب النووية أمر ملح للغاية ، لان في إمكانه أن يساهم في ايقاف الانتشار الرأسي وكذلك الانتشار الافقي . وفي غياب الاتفاق على ولاية تفاوضية بشأن حظر التجارب النووية نعتقد أن بإمكان اللجنة المخصصة أن تنجز الكثير من الاعمال المثمرة والضرورية لتطبيق حظر التجارب النووية . ونحن نطلع إلى مباشرة ذلك العمل .

لقد بدأ مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في جنيف بالامس . وسنبذل ، نحن وباقي الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار ، جهدنا كي يتوصل المؤتمر إلى نتائج ايجابية . ونحن نعلق أهمية بالغة على هذه المعاهدة لمساهماتها الفريدة في نظام عدم الانتشار النووي . ولا ينبغي تهديد انجازات هذه المعاهدة في مجال عدم الانتشار من أجل تحقيق أهداف أخرى ، بما في ذلك تحقيق حظر التجارب النووية مهما كان ذلك الهدف هاما . لا بد لنا أن نعمل على تحقيق الهدفين . ولا بد لنا أن نضمن

استمرار معاهدة عدم الانتشار بعد عام ١٩٩٥ لمنع انتشار الاسلحة النووية . إن الاهتمام المتزايد بمعاهدة عدم الانتشار الذي تمثل بزيادة عدد الموقعين عليها وبمشاركة دولتين حائزتين للاسلحة النووية وهما فرنسا والصين في هذا المؤتمر بصفة مراقب أمر مطمئن للغاية ويبشر بالخير .

وختاما أود أن أشكر الأمين العام ، السيد كوماتينا ، وأعضاء الأمانة ، والمترجمين الفوريين وزملائي على العلاقات الشخصية والمهنية الطيبة التي ربطتني بهم أثناء عملي في هذا المؤتمر .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل استراليا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها للرئاسة .

لقد عينت الحكومة الاسترالية السفير ريس في وظيفة هامة أخرى ، وأود أن أهنئه على ذلك . ولكن في نفس الوقت لا يسعني سوى أن أعبر عن شعوري بالأسف لأن المؤتمر يفقد زميلا ساهم بانجازات عظيمة في أعمال المؤتمر من خلال صفاته الشخصية ودرايته المتعمقة بمسائل نزع السلاح . وستظل صداقته وحنكته الدبلوماسية عالقتين في أذهاننا جميعا . وأتوجه ، بالنيابة عن المؤتمر ، للسفير والسيدة ريس بكل تمنياتنا بالنجاح المهني والسعادة .

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند ، السفير شادا.

السيد شادا (الهند) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أوجه لكم تهاني القلبية على توليكم رئاسة المؤتمر . نحن نشعر ببالغ السرور عندما نرى ممثلا من رومانيا ، البلد الصديق ، يتولى الرئاسة . ويود وفدي أن يحييكم على ادارتكم الفعالة ، لا سيما لدى إعداد التقرير السنوي المرفوع إلى الجمعية العامة . كما أود أن أتوجه بالشكر لسلفيكم ، سفير بولندا وسفير بيرو ، على المساهمات القيمة في أعمالنا ، وأن أشكر كل من رحب بنا في المؤتمر .

في الوقت الذي تشرف فيه هذه الدورة على نهايتها من الطبيعي أن نقيّم التطورات التي جرت فيها ، وأن نقرنها بالآمال التي كانت معلقة عليها في بدايتها . بينما يستمر الحوار الثابت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الصعيد الثنائي ، يشوب تقييم أعمال مؤتمر نزع السلاح لهذه السنة شيء من الكآبة .

فيما يتعلق بالمسائل النووية الواردة على جدول أعمالنا ، استطاع المؤتمر أن ينشئ لجنة مخصصة للبند الاول "حظر التجارب النووية" بعد فترة انقطاع طالت سبع سنوات . أمكن تحقيق ذلك بفضل الروح التوفيقية التي تمتع بها الجميع . نحن من جهتنا قبلنا بالحل التوفيقي آملين أن يكون ذلك بداية لبذل الجهود الصادقة للشروع في الاعمال التحضيرية الساعية إلى ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . لذا نجد لزاما علينا أن نسجل شعورنا بالخيبة العميقة إزاء الشكوك التي سادت بشأن استمرار هذه اللجنة حتى قبل الاتفاق على برنامج عملها . وإذا أريد عدم النظر إلى إنشاء اللجنة في هذه الدورة كمجرد احتيال على الالتزامات بنزع السلاح النووي في سياق المؤتمر المرتقب لاستعراض معاهدة عدم الانتشار ومؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، فلا بد للجنة المخصصة أن تستانف أعمالها دون أي تاخير في بداية دورة عام ١٩٩١ . إن معظم اتفاقات "تحديد الاسلحة" النووية ، بما في ذلك معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، تترك ثغرة تسمح بالاستخدام العسكري للمواد الانشطارية التي تنجم عن تدمير مركبات الايصال . ولا يمكن ايقاف تطور الاسلحة النووية من الجيل الثالث بشكل فعال إلا عن طريق معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يكون هدفها التوقف العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية من قبل كافة الدول وفي مختلف الظروف والى الابد . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف ما دام هناك دول ، أو حتى دولة واحدة ، حائزة للاسلحة النووية لا تشارك في هذه المفاوضات ، وما دامت تجارب الاسلحة النووية تعتبر ضرورية لحفظ "مصداقية" سياسة الردع النووي ، وما دام الحظر الشامل على التجارب يعتبر مجرد مقصد طويل الاجل . وينبغي أن يتمثل هدف ، ومن ثم نطاق ، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، في وقف تجارب الاسلحة النووية ، وبالتالي منع انتشارها افقيا ورأسيا دون أي تمييز . ولا يمكن اعتبارها وسيلة للحد من التقدم التكنولوجي وتكريس انفصام العالم إلى فئتين من الامم . لا بد من مراعاة مصالح الدول الحائزة للاسلحة النووية ومصالح الدول غير الحائزة للاسلحة النووية على أساس المساواة الكاملة . ويجب أن نتذكر لدى اتخاذ قرار بشأن نطاق المعاهدة أن كافة الصكوك الدولية الحالية التي تشير إلى التجارب النووية تتضمن أحكاما منفصلة تتعلق بالتفجيرات النووية للاغراض السلمية .

ويرى وفدي أن احدى المهام الرئيسية هي احراز تقدم ملموس نحو تحقيق الغرضين المتفق عليهما عالميا وهما نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية . وتجدر الاشارة ، في هذا السياق ، إلى أن كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أعلن منذ عام ١٩٨٥ بانه لا يمكن كسب الحرب النووية وبالتالي لا يجب خوضها اطلاقا . وكذلك ناقش زعيما هذين البلدين في ريكيافيك مفهوم العالم الخالي من الاسلحة النووية . ومن المؤسف أنه بالرغم من هذه التعهدات ، لم يكن من الممكن إنشاء لجان مخصصة للاضطلاع ولو بأعمال تحضيرية بخصوص هذين الموضوعين . وتعكس الولاية التي اقترحها فريق الـ ٢١

بخصوص البند ٣ جانبين هامين لهذه المسألة ، وهما الضرورة العاجلة المرتبطة بهـا وضرورة معالجتها في اطار تفاوضي متعدد الأطراف . وتهدف الولاية إلى التفاوض بشـأن اتفاقات تتضمن أحكاما مناسبة للتحقق ، ولا تنص على جدول زمني صارم ، وهي مفتوحـة العضوية ومرنة . ولا يمكن للتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية أن يعوّض عن السعـي الحقيقي المتعدد الأطراف لاتخاذ تدابير لنزع الأسلحة النووية يمكن تطبيقها في جميـع أنحاء العالم . وكل الدول لها مصلحة حيوية في هذه المسألة ، لكن الدول الحائـزة للأسلحة النووية عليها مسؤولية خاصة في هذا المجال .

وبالمثل اقترح فريق الـ ٢١ بخصوص البند ٣ من جدول أعمالنا مشروع ولاية يقصـد منه مراعاة وجهات نظر باقي الوفود . ونحن من جانبنا نفضّل التفاوض بشأن اتفاقيـة تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . ولقي هذا الاقتراح تاييـدا واسعا في الجمعية العامة خلال السنوات الماضية ، ويزداد الشعور المناهض لذلـك الاستعمال ، منذ استعمال الأسلحة النووية لأول مرة في هيروشيما ، زيادة مهولة . وخلال الثمانينات ، ابتداءً بتقرير السادة توركو وتون واكرمان وبولاك وساغـار (TTAPS) ، أُجري عدد من الدراسات عن آثار الحرب النووية على المناخ والكرة الأرضية ، وهنـاك اجماع واضح بين الخبراء على أن نشوب حرب نووية ، حتى ولو كانت محدودة ، سيؤدي إلى كارثة وعواقب لا اصلاح لها بالنسبة لغلافنا الحيوي . وبالرغم من الاتفاق الثنائـي لعام ١٩٨٨ الذي أبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والذي ينشئ مراكـز لتقليص الخطر النووي ، يظل احتمال نشوب حرب نووية واردا وتظل المخاطر على حالها .

وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول أعمالنا "منع سباق التسلح في الفضـاء الخارجي" ، تكرر التأكيد على عدد من المقترحات الملموسة ، بما يمثل تكـرار للممارسة التي عكفت عليها اللجنة المخصصة لهذا البند منذ عام ١٩٨٥ . لا بد مـن تنظيم أعمالنا وهيكلتها في المستقبل بشكل يسمح بإجراء مفاوضات حقيقية تعزز النظـام القانوني الدولي المتعلق بالفضاء الخارجي . ويفرض النظام الحالي بعض القيـود القانونية على وضع بعض أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي . إلا أن هذه القيود ليسـت شاملة النطاق ولا تنطبق على كل أنواع منظومات الأسلحة . يجب إعداد صكوك قانونيـة جديدة تعكس الواقع السياسي والتطورات التكنولوجية كذلك . ومن بين المقترحـات المطروحة ، البعض يتناول جوانب محددة مثل حظر الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعيـة وتوفير حصانة للتوابع الاصطناعية ، والبعض الآخر يعتمد منهجا شاملا مثل تعديل معاهـدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ أو إضافة بروتوكول إليها . وفي الوقت الذي يؤيد فيـه وفدي مقترحات مختلفة للتفاوض بشأن اتخاذ تدابير ملموسة لمنع سباق التسلح فـي الفضاء الخارجي ، يركز بشكل خاص على التوصل إلى اتفاق شامل يحظر تطور الأسلحـة المضادة للتوابع الاصطناعية وينص على تفكيك كافة المنظومات القائمة . وتفرض معاهـدة

القذائف المضادة للقذائف التسيارية قيودا على تجارب الاسلحة في سياق النظام المضاد للقذائف التسيارية ولكنها تسمح بتجارب الاسلحة في سياق النظام المضاد للتوابع الاصطناعية . ولا بد من اضفاء صبغة رسمية على الوقف الاختياري تعليق لتجارب الاسلحة الموجودة المضادة للتوابع الاصطناعية من خلال المفاوضات المتعددة الاطراف . وهناك مقترحات تكميلية اخرى طرحت لتوفير الحصانة للتوابع الاصطناعية لا سيما تلك التوابع التي توفر فرصا لتحقيق النمو الاقتصادي والامن الدولي . إلا أن تدابير بناء الثقة مثل "قواعد المرور" أو "المناطق المحرمة" أو غيرها لا توفر سوى حصانة محدودة ؛ ولا يمكن تامين الحصانة الكامنة إلا عن طريق حظر شامل يمكن التحقق منه في مجال الاسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية .

وانتقل الآن إلى موضوع مفاوضات الاسلحة الكيميائية . لقد وضع الإطار الضروري للنظر في المسائل المعلقة في بداية هذه السنة بفضل رئاسة السفير هلتينيوس المبتكرة والمنهجية للجنة المخصصة وبفضل جهود وفده الدؤوبة . ومع هذا فإننا ، في هذه المرحلة التي تشارف فيها الدورة على الانتهاء والتي نقيّم فيها أعمالنا تساورنا مشاعر مختلطة . ما من شك في أننا احرزنا بعض التقدم ، ولكن هذا التقدم مخيب للآمال بالقياس إلى الارادة السياسية والضرورة الملحة اللتين عبر عنهما مؤتمر باريس في العام الماضي .

ويجب أن نقر بأن الوقت يمر بسرعة وأن نقبل الواقع السياسي الذي مؤداه أن الطريقة الوحيدة لتخليص البشرية من الاسلحة الكيميائية تتمثل في إبرام اتفاقية شاملة يمكن التحقق منها بشكل فعال تضمن التخلص من كافة مخزونات الاسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها الموجودة حاليا ؛ وتحظر مواصلة استحداث هذه الاسلحة وانتاجها وحيازتها ونقلها واستعمالها . فالتدابير المؤقتة الرامية إلى منع انتشار الاسلحة الكيميائية ، ناهيك عن أنها غير فعالة ، فهي محفوفة أيضا بخطر فتح طريق موازٍ يمكن أن يحيد المفاوضات الجارية عن مسلكها بسهولة وأن يشوش الهدف الذي نعمل جميعاً على تحقيقه . ويثبت الواقع السياسي أن الخطر لا ينبع من مجرد احتمال استعمال الاسلحة الكيميائية بل من ذات وجودها ، وان الطريقة الوحيدة لمعالجة هذا الوضع هي ايجاد حل سياسي قابل للاستمرار .

ولا بد لأي اتفاقية تتمتع بتقيد عالمي أن تكون غير تمييزية ، وأن تمنح كل الدول ، سواء كانت حائزة أو غير حائزة للاسلحة الكيميائية ، وسواء كان أو لم يكن لديها صناعة كيميائية ضخمة ، نفس الحقوق والواجبات . ويجب أن تتضمن نظاما فعالا للتحقق من الامتثال للاتفاقية يطمئن كافة الدول الاطراف . ومن أجل هذا ، فإن وفدي مستعد لمناقشة كافة التفاصيل المتعلقة بنظام التحقق أيا كان شكله . ولا يمكن تقريب

وجهات النظر المختلفة إلا عن طريق الحوار المستمر والصريح ، لا عن طريق الجدل والمشاجرات الإجرائية التي شهدناها مؤخرا والتي لا تفضي إلا إلى اعاقة تقدمنا . وينبغي للاتفاقية أن تضمن الحق غير المقيد للدول الأطراف في تطوير المواد الكيميائية والتكنولوجيا وانتاجها واستعمالها وتبادلها ونقلها للأغراض السلمية ، والا تعيق أو تقيد التعاون الدولي في مجال تنمية الصناعة الكيميائية لهذه الأغراض .

وقد وضعت أحكام مناسبة بخصوص المشاورات والتعاون وتقصي الحقائق في مشروع الاتفاقية ؛ ومن شأن المؤتمرات الدورية للدول الأطراف أن توفر الفرصة لاستعراض طريقة عمل الاتفاقية بشكل مستمر . والحكم المقترح الخاص بعقد مؤتمر خاص للدول الأطراف لاستعراض تنفيذ الاتفاقية ومبادئها وأغراضها بعد ثماني سنوات من بدء نفاذها ، مؤتمر يمنح فيه حائزو الأسلحة الكيميائية مزايا خاصة ، لن يحقق غرض العالمية المنشود ، بل في الواقع سيكون له أثر عكسي ، إذ أن الدول قد تنحو إلى تجنب الانضمام إلى اتفاقية ذات مستقبل غير أكيد لا تضمن أمنها منذ البداية . وإذا كان لا بد من إجراء مثل هذا التقييم ، فليكن ذلك عند بدء نفاذ الاتفاقية ومن جانب كافة الدول المشتركة فيها وعلى قدم المساواة . والطريقة المثلى لضمان الطابع العالمي للاتفاقية هي بجعلها جذابة بالنسبة للمنضمين إليها . ومن أجل ذلك ، يجب الموازاة بين مصالح الحائزين للأسلحة الكيميائية ومصالح غير الحائزين للأسلحة الكيميائية الذين يقبلون بتقييد صناعتهم الكيميائية - التي تؤدي دورا هاما في تنميتهم - بأمل أن يزداد الأمن .

وفيما يتعلق بموضوع التفتيش بالتحدي ، كانت الهند من المرحبين بالمنهج الذي اعتمده السيد هلتينيوس . ونحن نعتقد أنه بمجرد استلام طلب تفتيش بالتحدي يزيد الاهتمام بالموضوع ، وتصبح كل الدول الأطراف معنية بالأمر ، ويجوز لها أن تشترك في التماس تأكيد بعدم انتهاك الاتفاقية . لذا لا بد من ضمان صفة تعدد الأطراف للتفتيش بالتحدي .

وعقدت مناقشات تمهيدية بشأن موضوع تشكيل المجلس التنفيذي . ونحن نعتقد أن المجلس يجب أن يمثل مصالح كافة الدول الأطراف ، ولكن يمكن ، عمليا ، لبعض الأطراف أن تخدم في المجلس التنفيذي بصفة متكررة أكثر من غيرها وفقا للمعايير المقبولة . ولا ينبغي أن يعتبر ذلك انتقاصا من المبادئ الأساسية للتوازن الجغرافي العادل ولعدم التمييز ولضرورة التقيد العالمي .

وسوف نناقش بالتفصيل موضوع الجداول في الفترة ما بين الدورتين . ونحن نرى أنه ينبغي ادراج منتجات كيميائية محددة في الجدول الأول بدلا من مجموعات من المنتجات الكيميائية أو المواد المتشابهة . وينبغي فحص كل منتج كيميائي على حدته

للكشف عن مستوى سميته ومدى استعماله . وإذا تبين أن أحد المنتجات الكيميائية لا يستعمل لأغراض مدنية ، يمكن ادراجه في الجدول الأول . وينبغي السماح بإجراء البحوث في مجال المنتجات الكيميائية التي تستخدم في مجالات عديدة وليس فقط في الأسلحة . فاعتماد منظار ضيق لدى تحديد المنتجات الكيميائية الداخلة في الجدولين الثاني والثالث لن يؤدي إلا إلى خنق الصناعة الكيميائية . ولا بد من الموازنة بين المصلحة الأمنية وأغراض التنمية . وانطلاقا من هذا الهدف يتميز موقف وفدي دائما بمرونة الحوار بشأن كافة جوانب وأشكال التحقق في الاتفاقية المقترحة .

وإني واثق أننا نشعر جميعا بالطابع الملح لمفاوضات الأسلحة الكيميائية وندرك انها تمر بمرحلة حرجة . ونظرا لأولوية المسائل النووية ، نأمل أن يحدد مؤتمر نزع السلاح جدولا زمنيا لاختتام المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية .

كما أن هذا هو أفضل وقت للتفكير بعض الشيء في علاقة نزع السلاح بالتنمية . يرتبط نزع السلاح بالتنمية ، بكل بساطة ، بسبب تنافس سباق التسلح وعملية التنمية على الموارد الشحيحة . ولا يستولي التسلح على الموارد الشحيحة فحسب ، بل يشوه كذلك الهياكل الاقتصادية ويقوض النظم الاقتصادية الوطنية والدولية على حد سواء ، ويفسد جو التعاون الدولي . ومن الجدير بمؤتمر نزع السلاح أن يغتنم هذه الفرصة لوقف سباق التسلح ولبناء هيكل جديد للأمن الدولي .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها للرئاسة ولبلدي وبخصوص العلاقات التي ترتبط بين الهند ورومانيا .

أعطي الكلمة الآن للسفير دونوواكي رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ليعرض تقرير اللجنة الذي نشر بوصفه الوثيقة CD/1035 .

السيد دونوواكي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، أولا وقبل كل شيء ، يود وفدي أن ينضم إلى الآخرين في تهنئتكم على توليكم لهذا المنصب الهام جدا وهو رئاسة مؤتمر نزع السلاح . إنكم توجهون أعمالنا بحنكة ومهارة ، وستواصلون ، بالاشتراك مع الرئيس الجديد لدورة السنة المقبلة ، الاضطلاع بمسؤولية الرئاسة الهامة أثناء الفترة ما بين الدورتين ، وفقا للإجراءات التي صنعتمدها . ويتعهد وفدنا بتقديم الدعم لكم أثناء أدائكم لمهمتكم . وأود أن أعبر عن شعور وفدي بالأسف لمغادرة زميلنا السفير ديفيد ريس ، وأن أهنئه على منصبه الجديد وأتمنى له كل الجناح فيه .

أتحدث اليوم بصفتي رئيسا للجنة المخصصة للبند ١ من جدول الاعمال "حظر التجارب النووية" ، ويسعدني أن أعرض على المؤتمر التقرير الوارد في الوثيقة CD/1035 . كما نعلم ، أنشئت اللجنة المخصصة في ١٧ تموز/يوليه ، ومنذ ذلك الوقت عقدت أربعة جلسات موضوعية ، في ٣٠ و٣١ تموز/يوليه و٦ و٩ آب/أغسطس ، وجلستين لاعتماد تقريرها . وكانت جلساتنا الموضوعية مثمرة للغاية وحيوية وتطرقت إلى مسائل مختلفة تتعلق بالنطاق والهيكل والامتثال ، ويرد عرض لتطور المناقشات في هذا التقرير . وسنحت الفرصة للجنة في ٦ آب/أغسطس أن تستمع إلى المسؤولين في فريق الخبراء المخصص المعني بالظواهر الاهتزازية ، وكان ذلك مفيدا بالفعل لاعمال لجنتنا . وكذلك سنحت الفرصة للجنة ، بناء على اقتراح وفود عديدة ، أن تستمع إلى المتفاوضين الرئيسيين في المحادثات الثنائية التي جرت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التجارب النووية . وبصفتي رئيسا للجنة ، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا لتفضل وفدي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالسماح لهذين المتفاوضين الرئيسيين بالتحدث أمام مؤتمرنا .

ولن أتحدث عن التقرير بالتفصيل لأنه نوقش بالكامل في اللجنة المخصصة ، ووزعت الامانة نصه عليكم . واتفقت اللجنة المخصصة ، بشكل عام ، على إجراء دراسة تمهيدية للمسائل الخاصة بحظر التجارب ولكافة الأمور ذات الصلة ، بالرغم من ضيق الوقت المتاح لها . ونظرا لطول الفترة التي امتدت سبع سنوات قبل إعادة إنشاء اللجنة المخصصة ، اعترف أعضاء اللجنة بأن تلك المناقشات الأولية كانت مفيدة للإعداد لبحث هذه المسألة في المستقبل . وكذلك اتفقنا في اللجنة على ضرورة مواصلة الاعمال الموضوعية بشأن هذا البند من جدول الاعمال أثناء دورة المؤتمر لعام ١٩٩١ .

وأود أن أشير أيضا إلى أحد جوانب عمل اللجنة . فقد قررت اللجنة عند إنشائها ألا تضع برنامج عمل لهذه السنة نظرا لضيق الوقت المتاح لها ، واعتبرت الولاية المناطة بها برنامج عمل فعلياً لهذه السنة . ومن جهة أخرى ، كنت قد أجريت ، بصفتي رئيسا للجنة ، مشاورات مسبقة بشأن وضع برنامج عمل يخدم كمرجع في المستقبل ، واعتُبر ذلك مجديا لأنه يوفر وقت اللجنة المخصصة عند إعادة إنشائها في بداية الدورة . وقد أجريت تلك المشاورات المسبقة شخصيا . بيد أن ذلك العمل ، كما ذكر في الفقرة ٣١ من التقرير ، لم ينجز بعد ، وطُرحت اقتراحات عديدة لمواصلة ذلك العمل في فترة ما بين دورتي مؤتمر نزع السلاح . وأنا أدرك أن اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية لا تعمل بنفس الطريقة التي تعمل فيها المفاوضات البالغة الاهمية بشأن اتفاقية الاسلحة الكيميائية حيث يخوّل رئيس اللجنة المخصصة أن يواصل المفاوضات . بيد أنه نظرا للاقتراحات المطروحة قررت أن أواصل بصفتي الشخصية ،

لا بصفتي رئيسا للجنة ، التشاور مع أعضاء المؤتمر بشأن برنامج العمل أثناء فترة ما بين الدورتين . وبما أنه وفقا للإجراءات الجديدة التي سنعتمدها ، يبدو لي أن الرئيس الخارج والرئيس القادم للمؤتمر مسؤولان عن هذه المسائل ، فآمل أن تقدموا لي التوجيه المناسب .

وختاما أود أن أعرب عن امتناني الصادق للرئيس ولكافة زملائي في هذا المؤتمر لتعاونهم معي . كما أتوجه بشكري إلى الأمانة ، ولا سيما إلى الأمين السيد كاماندرا ، وإلى كافة أعضاء الأمانة بما فيهم المترجمين الفوريين ودائرة شؤون المؤتمرات .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، السفير دونوواكي ، على عرضه لتقرير اللجنة وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة . وأهنئه على اختتام أعمال بند هام من بنود جدول أعمالنا . وأستطيع أن أشهد ، مثل كثيرين غيري هنا ، وأن أثني على جهد السفير دونوواكي وصبره وعمله البنّاء .

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا السفير شانون الذي سيعرض ، بصفته رئيسا للجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، تقرير هذه اللجنة الوارد في الوثيقة CD/1034 .

السيد شانون (كندا) (الكلمة بالانكليزية): قبل أن أعرض تقريري أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر السفير ريس من استراليا على مساهمته النشطة في المؤتمر وأن أتمنى له النجاح في منصبه الجديد .

بصفتي رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لدورة هذا العام ، يسرني سرورا عظيما أن أعرض على مؤتمر نزع السلاح تقريرنا الذي وزع عليكم في وقت سابق في الوثيقة CD/OS/CRP.7/Rev.1 المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ، والمعروض الآن أمام الوفود في الوثيقة CD/1034 المؤرخة في ١٦ آب/أغسطس . وعلمت من الأمانة أن مشروع التقرير سيوزع بكافة اللغات في غضون الـ ٢٤ ساعة المقبلة ، على أمل أن يتيح ذلك وقتاً كافياً لاستعراض المشروع قبل اعتماده في الجلسة العامة التي ستعقد يوم الجمعة المقبل الموافق ٢٤ آب/أغسطس .

والآن وقد شارف عمل اللجنة المخصصة في هذه الدورة على الانتهاء أود أن أقدم شكري الحار لكافة الوفود والخبراء الذين شاركوا في جهودنا . وأود أن أشكر بصفة خاصة منسقي المجموعات المختلفة السفير ارتيغا والسيدة كلاوفارت غونزالز من

فنزويلا ؛ والسفير بايارت والسيد ارندو من منغوليا ، وبعد ذلك السفير كراليك والسيد غاسبار من الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الاتحادية ؛ والسفير هو والسيد زانك من الصين ، والسفير موريل والسيد فينو من فرنسا . كما أوجه شكري الخاص وامتناني لموظفي أمانة اللجنة المخصصة ، وهما السيد فلاديمير بوكومولوف والسيدة أودري وليمسون ، وللمترجمين الفوريين . أشكرهم جميعا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل كندا على عرضه تقرير اللجنة المخصصة . وأود أن أعرب له عن امتناننا للجهود التي بذلها في ادارة أعمال اللجنة . وأكرر عبارات المديح التي وجهت إليه في الجلسة الاخيرة للجنة المخصصة بسبب حنكته ودرايته الدبلوماسية .

أعطي الكلمة لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد باتسانوف الموقر .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): أود أن أتقدم اليوم بمعلومات مشتركة من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية بشأن الجولة السادسة عشرة للمشاورات الثنائية المتعلقة بحظر الاسلحة الكيميائية ، التي عقدت في جنيف من ٧ إلى ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ . فقد أجرى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية خلال سنة ١٩٩٠ مشاورات نشطة بشأن مسائل تتعلق بحظر الاسلحة الكيميائية وتكمّل المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن الاتفاقية . وقُدِمَت في ٨ آذار/مارس وفي ٢٤ نيسان/ابريل لمؤتمر نزع السلاح معلومات عن الجولتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من هذه المفاوضات على التوالي ، واليوم أعرض عليكم ، بالاتفاق مع رئيس وفد الولايات المتحدة السفير ليدغار ، معلومات عن الجولة السادسة عشرة .

بدأ الوفدان أثناء هذه الجولة إعداد وثيقة عن اجراءات التفتيش تتضمن أحكاما مفصلة تتعلق بتنفيذ تدابير التفتيش ضمن اطار الاتفاق الذي وقع عليه رئيسا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في الاول من حزيران/يونيه ١٩٩٠ بشأن تدمير الاسلحة الكيميائية وعدم انتاجها والتدابير الرامية إلى تسهيل التوصل إلى اتفاقية متعددة الاطراف لحظر الاسلحة الكيميائية . ومن المتوقع أن ينتهي اعداد الوثيقة المتعلقة باجراءات التفتيش بحلول ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

واتفقنا في هذه الجولة على أن تتضمن الوثيقة أربعة فصول تتناول الاحكام العامة بشأن إعداد وسير عمليات التفتيش وعمليات تفتيش مرافق تدمير الاسلحة الكيميائية ومرافق التخزين ومرافق الانتاج . ولدى إعداد الوثيقة المتعلقة بعمليات التفتيش ، اتفق الطرفان على اللجوء باكبر قدر ممكن إلى الاحكام الموجودة في مشروع اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية المطروحة على مائدة مفاوضات مؤتمر نزع السلاح . ولا يهدف هذا الموقف إلى الاسراع في اعداد الوثيقة الثنائية فحسب ، بل كذلك إلى توفير معلومات قيمة عن التطبيق الفعلي للاحكام التي تمخضت عن المفاوضات المتعددة الاطراف والتي تتعلق بالتحقق من حظر الاسلحة الكيميائية وتدميرها .

وكما تعرفون اتفق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كذلك ، ضمن إطار الاتفاق الثنائي المبرم في الاول من حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، على اجراء عمليات ثنائية للتفتيش الاختباري بالتحدي ، وذلك بغية كسب الخبرة وتسهيل صياغة الاتفاقية المرتقبة وتنفيذها . وبدأ الوفدان في الجولة السادسة عشرة اعداد أحكام تفصيلية لعمليات التفتيش الاختبارية هذه ، بما في ذلك عدد ومواقع المرافق التي ستفتش والاجراءات التي ستتبع . وتم التوصل إلى تفاهم أولي بشأن سير عمليتي تفتيش . وستواصل مناقشة الامور المتعلقة بعمليات التفتيش الاختبارية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات المطلوبة .

واستمرت المشاورات الخاصة أثناء الجولة ، بشأن مسائل التعاون بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بخصوص وسائل وتكنولوجيا تدمير الاسلحة الكيميائية . وشارك في هذه المناقشة خبراء من الطرفين رفيعو المستوى ولهم علاقة مباشرة باعداد وتنفيذ البرامج الوطنية لتدمير الاسلحة الكيميائية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وتم تبادل المعلومات بشأن حالة تنفيذ هذه البرامج الوطنية . كما ناقش الخبراء مسائل تتعلق باعداد معايير سوفياتية أمريكية للسلامة والابتعاثات ، بما في ذلك رصد الامتثال لها بالاجهزة ؛ وبنقل الاسلحة الكيميائية لتدميرها ؛ وبمنع الحوادث في مرافق تدمير الاسلحة الكيميائية والتصدي لحالات الطوارئ ؛ وبمراقبة عملية تدمير الاسلحة الكيميائية . واتفق الطرفان على أن المفاوضات كانت مفيدة .

وطبقا للاتفاق الحالي ، سيزور فريق متخصصين من الولايات المتحدة في ٢١ و٢٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ مركز شابايفسك السوفياتي لتدريب العاملين في مرافق تدمير الاسلحة الكيميائية . وستجري أثناء الزيارة ، في جملة أمور ، مفاوضات بشأن مسائل تتعلق بتكنولوجيا تدمير الاسلحة الكيميائية القائمة على مركبات عضوية فوسفورية . ومن المخطط أن يزور فريق من الخبراء السوفيات ، هذا الخريف ، موقعا للتدمير في جونستون آتل ، بدأت فيه العمليات الفعلية لتدمير الاسلحة الكيميائية الامريكية في تموز/يوليه من هذه السنة .

واستمرت المناقشات أثناء الجولة بشأن مسائل تتعلق بتنفيذ مذكرة وايومينغ . وتعلقت بما تم من تبادل البيانات وزيارة المرفقين السوفياتي والأمريكي في اطار المذكرة .

وأوليت عناية خاصة أثناء الجولة بالمسائل المتعلقة بإعداد اتفاقية متعددة الأطراف لحظر الأسلحة الكيميائية . وعبّر الطرفان عن قلقهما إزاء التقدم البطيء في المفاوضات . واستعرض الوفدان المسائل الأساسية المعلقة بغية المقارنة بين موقفي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وتحديد امكانية التوصل المبكر إلى توافق في الآراء في المفاوضات المتعددة الأطراف .

وبالرغم من قصر مدة الجولة السادسة عشرة من المشاورات الثنائية التي استمرت كما قلت سابقاً من ٧ إلى ١٦ آب/أغسطس ، فإنها كانت غنية للغاية من ناحية كمية العمل المنجز أثناء الأيام العشرة ومن ناحية النتائج التي تم التوصل إليها . ووافق الطرفان على اجراء الجولة القادمة للمشاورات الثنائية خلال خريف عام ١٩٩٠ .

وهنا أنتهي من تقديم المعلومات المشتركة بالنيابة عن الوفدين واسمحوا لي أن أتحدث قليلا بالأصالة عن نفسي . أود أولا أن أضم صوتي إلى الممثلين الذين ودعوا رسميا سفير استراليا الموقر السيد ديفيد ريس الذي سيغادر جنيف في وقت قريب ليضطلع بمهام جديدة وهامة في عاصمته . وإني أتمنى له كل التوفيق والنجاح . والسفير ريس لم يمكث فترة طويلة في جنيف ، ولكننا نشعر ، على ما أعتقد ، أنه قد أنجز عملا مثمرا للغاية .

وختاما أخبر السفير هلتينيوس المؤتمر ، لدى عرضه لتقرير أعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، انه تم الاتفاق على تعييني رئيسا لهذه اللجنة المخصصة في العام المقبل . أود أن أعرب عن شكري الحار لكافة الوفود لدعمها وتفهمها ، كما أود أن أؤكد لكم بالطبع على أنه في حالة تسلمي هذا المنصب بالفعل في السنة المقبلة ، فإننا ، أنا والوفد السوفياتي ، سنبذل قصارى جهدنا لتأدية مهامنا بشرف .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه . لقد لاحظنا جميعا بسرور بيانه المتعلق باستعداده لتولي رئاسة اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في دورة عام ١٩٩١ .

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي . هل يود أي وفد أخذ الكلمة؟ لا أرى أحدا ، وأنتقل الآن إلى مسائل أخرى .

أطرح على المؤتمر التوصية الواردة في الفقرة ١٦ من التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الذي نشر في الوثيقة CD/1032 ، وهي التوصية التي تتعلق بموعد عقد الدورة القادمة للفريق من ١١ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ في جنيف ، وذلك ليتخذ المؤتمر قراراً بشأنها . وإذا لم يكن هناك اعتراض ساعتبر أن المؤتمر قد اعتمد هذا التقرير .

وقد تقرر ذلك .

وأدعو المؤتمر الآن إلى أن يحيط علما مع التقدير بتقرير رئيس المشاورات المفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ، الموزع في الوثيقة CD/WP.395 .

وقد تقرر ذلك .

اسمحوا لي الآن أن أعرب عن امتناننا لممثل باكستان السفير كمال للطريقة الكفؤة التي أدار بها هذه المشاورات . وتنعكس آثار هذه الجهود في مشروع المقرر الذي سنبحثه اليوم . أعتزم رفع الجلسة العامة الآن وأدعو إلى عقد اجتماع غير رسمي لبحث مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.396 . وسنستانف بعد ذلك الجلسة العامة للمؤتمر لمواصلة بحث مشروع المقرر .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠ ؛ واستانفت أعمالها الساعة ١٢/٣٠

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): نستانف أعمال الجلسة العامة ٥٧٥ لمؤتمر نزع السلاح . يواصل المؤتمر بحث مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.396 ، المتعلق بتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته . وبما أننا أجرينا حوارا غير رسمي بشأن الموضوع وبما أن هناك تعديلات على النص ، أقترح أن أعطي الكلمة للسفير بيراساتيفي ليتلو عليكم النص الحالي لمشروع المقرر ، وآمل أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأنه .

السيد بيراساتيفي (نائب الامين العام لمؤتمر نزع السلاح) (الكلمة بالانكليزية): ترتب على الاجتماع غير الرسمي الذي عقدناه لتونا إدخال عدد من التعديلات على الوثيقة CD/WP.396 . ويتعلق أول تعديل بالفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٥ ، وأصبح نصها الآن كالتالي: "وأن تجري المناقشة الاساسية بشأن إنشاء هيئات فرعية وولايات لها خلال الاسبوعين الاولين من الدورة السنوية ؛" . ويدخل التعديل الثاني على الفقرة الفرعية (د) من ذات الفقرة ٥ ويتمثل في حذف الجزء الاخير من

الفقرة الفرعية الذي ينص على "يمكن أن تسند إليه هذه المسؤولية" والاستعاضة عن هذا الجزء بالعبارة التالية "ليساعد في إجراء مشاورات غير رسمية بهدف التوصل إلى توافق في الآراء" .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير بيراساتيفي . هل يمكن أن أعتبر أن المؤتمر قد أقر هذا النص ، أي الوثيقة CD/WP.396 ، مع التعديلات عليه؟ وقد تقرر ذلك* .

بما أنه ليس لدينا أية أعمال أخرى ، أود أن أطلعكم الآن على حالة التقدم المحرز في وضع التقرير السنوي للمؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وسأتلو ذلك عليكم ببطء يسمح للوفود المعنية بأن تلاحظ التفاصيل الفنية والعملية للمسائل التي لم يبت فيها بعد .

بعد عرض تقارير اللجان المخصصة للبنود ١ و٤ و٥ من جدول الأعمال ، تختتم اليوم أعمال الهيئات الفرعية . وسأطرح على المؤتمر التقارير الثلاثة في الجلسة العامة الختامية التي ستعقد يوم الجمعة المقبل ليتخذ قرارا بشأنها قبل أن نتخذ قراراً بشأن التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة . وبالنسبة للقراءة الثانية للفصول الفنية والفقرات الموضوعية المتعلقة بالبنود ٢ و٣ و٧ و٨ من جدول الأعمال ، التي ستجري في جلسة غير رسمية تعقد يوم الجمعة في الساعة ١٦/٣٠ قبل انعقاد الجلسة العامة الختامية ، ستتاح لنا الوثائق التالية: ورقة العمل CD/WP.388 المتعلقة بالفصول الفنية ، والوثيقة CD/WP.388/Corr.1 التي تتضمن الاضافات والتصويبات التي أدخلت على الفصول الفنية بعد قراءتها الأولى ، وكذلك ورقات العمل CD/WP.391/Rev.3 ، و 392/Rev.1 ، و 393/Rev.2 و 394/Rev.1 المتعلقة بالفقرات الموضوعية . وستوضع هذه الوثائق بكافة اللغات الرسمية للمؤتمر في صناديق الوفود ابتداء من الساعة ١٧/.. ، كي يتاح لكم الوقت الكافي لدراستها قبل اجراء القراءة الثانية لمشروع التقرير .

---

* في الجلسة العامة ٥٧٦ ، ألقى رئيس المؤتمر ، بصدد هذا المقرر البيان التالي: "خلال المشاورات المفتوحة العضوية ، أولا ، 'تم التوصل إلى توافق في الآراء أيضا بشأن ضرورة تشجيع المتكلمين على تحديد فترة كلماتهم ب ١٥ دقيقة' ثانيا ، 'رحب كافة المتكلمين بالاجراء الايجابي والبناء الذي طبق أثناء الدورة الحالية ، أي النظر في طلبات الدول غير الأعضاء جميعها معا لا كل على حدته . وتوافقت الآراء على الاستمرار في تطبيق هذا الاجراء في الدورات المقبلة للتوصل إلى نفس النتائج'" .

وكما تعلمون ، فإن على الأمانة كذلك أن تعد فهرسا للمحاضر ، حسب البلدان وحسب الموضوع ، للدورة السنوية لعام ١٩٩٠ . وقد علمت أنه سيجري تعميم مشروع الفهرس على الوفود يوم الثلاثاء ٤ أيلول/سبتمبر ، وأن الأمانة تقبل تصويبات الوفود حتى منتصف نهار يوم ١٤ أيلول/ سبتمبر ، قبل إدراج النص النهائي في مرفقات التقرير السنوي .

واسمحوا لي الآن أن أطلعكم على طريقة العمل التي سنسير عليها يوم الجمعة المقبل . ستبدأ الجلسة غير الرسمية للقراءة الثانية لمشروع التقرير السنوي الساعة ١٦/٣٠ . وبعد ذلك مباشرة ، يعقد المؤتمر جلسة عامة لاعتماد تقارير اللجان المخصصة ثم التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأكون ممتنا إذا سجلت الوفود الراغبة في التحدث في الجلسة العامة يوم الجمعة أسماءها لدى الأمانة ، مبينة في الوقت ذاته ما إذا كانت ترغب في تقديم بياناتها قبل أو بعد اعتماد تقريرنا السنوي .

ليس لدي مسائل أخرى ننظر فيها اليوم . وسيعقد المؤتمر جلسة غير رسمية يوم الجمعة ٢٤ آب/أغسطس ، الساعة ١٦/٣٠ ، وسيعقد جلسته العامة الختامية لعام ١٩٩٠ بعد الجلسة غير الرسمية مباشرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠